



تردد رئيس الوزراء يربك المشهد الانتخابي ويبقي باب المفوضية مواربا

العبادي يقترب من تحالف الحشد.. والأخير يعد قائمة مطالب "قاسية"

□ بغداد / محمد صباح

ليكن من متوقفاً أن تنتهي المهلة القانونية لتسجيل التحالفات السياسية ويبقى رئيس الوزراء حيدر العبادي متردداً في حسم وضعه الانتخابي. وطيلة الفترة الماضية عجز العبادي عن تحسين وضعه ضمن ائتلاف دولة القانون الذي يقوده حزب الدعوة برئاسة خصمه نوري المالكي. وحتى ساعة كتابة التقرير لم يقرر رئيس الوزراء البقاء ضمن قائمة حزب أو الترشح ضمن قائمة أخرى مقربة منه. ودفع هذا الإرباك الذي سببته حيرة العبادي بمفوضية الانتخابات إلى إبقاء باب التحالفات مواربا رغم إعلانها انتهاء مهلة تسلّم طلبات التسجيل الخميس الماضي.

ويبدو أن ضغوطاً ما نجحت بفسح المجال أمام تفاهات اللحظات الأخيرة، لكي يحسم رئيس الوزراء أمره، قبل يوم الأحد، بين البقاء في دولة القانون، أو الانضمام إلى تحالف الحشد الذي يعدّ قائمة

مطالب ستكلف العبادي الكثير من رصيده الانتخابي. وأعلنت مفوضية الانتخابات انتهاء استقبال طلبات تسجيل للتحالفات الانتخابية بنهاية الدوام الرسمي ليوم الخميس، مشيرة إلى أن الأحزاب المجازة التي لم تدخل في تحالفات انتخابية ستشارك بصورة منفردة. وقال رياض البدران رئيس الإدارة الانتخابية، في بيان تلقى (المدى) نسخة منه، إن "المفوضية انتهت من استقبال طلبات التسجيل للتحالفات الانتخابية حيث انتهى التمهيد لتسليم الطلبات بنهاية الدوام الرسمي لهذا اليوم الخميس الموافق ٢٠١٨/١١/١١". وأضاف البدران أن "الأحزاب السياسية المجازة التي لم تدخل في التحالفات الانتخابية ستشارك بصورة منفردة في الانتخابات

قيادات حزب الدعوة خلال مؤتمر صحفي سابق



الدعوة مستمرة طيلة الأيام الثلاثة الماضية وتدور في مجملها على بحث قضايا فنية تخص القوائم الانتخابية، مؤكداً أن "قيادات الحزب أجرت اتصالات هاتفية أثناء هذه الاجتماعات مع مفوضية الانتخابات تستفسر فيها عن بعض القضايا القانونية". ويشير المصدر السياسي المطلع إلى أنه "تم التوصل، في الساعات الماضية بين قيادات الحزب، إلى إمكانية إعلان العبادي المشاركة بالانتخابات ضمن قائمة النصر والتحرير المسجلة باسم عضو مجلس بغداد حسام حسون الربيعي، وهو من قيادات حزب الدعوة المقربة جداً من رئيس مجلس الوزراء".

وينبه الداعية، الذي ابتعد عن العمل السياسي مؤخراً، أن "العبادي لم يعلن لغاية اللحظة عن مشاركته في أي تحالف أو قائمة، لكن التوقعات تبدو واضحة بأنه أصبح قريباً من قائمة النصر والتحرير المنضوية في تحالف (الفتح المبين) مع فصائل مهمة في الحشد الشعبي".

وتصريح القيادي في حزب الدعوة عن استغرابه من تحالف العبادي مع فصائل الحشد، ويقول "هذا تحالف بين فريقين كانا يتبادلان الاتهامات، منها حديث رئيس الحكومة عن وجود فضائين وعدم السماح بمشاركة الحشد الشعبي في الانتخابات"، متسائلاً "كيف سيخوض العبادي الانتخابات مع

قيادة حزب الدعوة اجتماعاتها لحسم ترشيح حيدر العبادي الذي لم يتم البحث بها لغاية كتابة هذا التقرير، نظراً لعدم تحديد رئيس الوزراء لتوجهاته في المرحلة المقبلة. ويؤكد القيادي البارز في حزب الدعوة أن "اجتماعات حزب

أي قائمة من القائمتين التابعتين للحزب ستحقق أعلى المقاعد في البرلمان سيكون منها رئيس الحكومة المقبلة"، مشيراً إلى أن "المالكي يسعى بقوة لتكون له البصمة الواضحة في اختيار وترشيح رئيس الحكومة المقبلة". وعلى مدار اليومين الماضيين كثفت

الأسباب التي دفعت حزبه للنزول في الانتخابات بقائمتين إلى التنافس بين المالكي والعبادي على الرقم (١) في قائمة الحزب، مضيفاً "أن كلا الرجلين يعتقدان بأهليتهما وإنجازاتها ومكانتهما الشعبية لتصدر القائمة الانتخابية". ويتساءل القيادي في حزب الدعوة

المقبلة وتستقبل المفوضية قوائم أسماء المرشحين للأحزاب اعتباراً من ٢٠١٨/١١/٤ ولغاية ٢٠١٨/١١/١٠، داعياً جميع الأحزاب السياسية إلى تسليم قوائم مرشحيها إلى المفوضية لغرض اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في القوانين والأنظمة المتبعة". ويقول قيادي بارز في حزب الدعوة تحدث لـ(المدى)، شريطة عدم الكشف عن هويته، إن "القرار الذي توصلت إليه قيادة حزب الدعوة لحسم الخلاف داخلها، هو المشاركة في الانتخابات المقبلة بقائمتين انتخابيتين إحداهما برئاسة نوري المالكي وأخرى يقودها العبادي، معتبراً أن "خوض الحزب للانتخابات بقائمة واحدة أمر في غاية الصعوبة". وأوضح القيادي في حزب الدعوة

تحالف الفتح: سنكون الرقم الجماهيري الأول في الانتخابات

□ بغداد / المدى

أمس الجمعة، تنتظر حسم انضمام رئيس الوزراء حيدر العبادي، للتحالف لتكون رقماً صعباً سيكون الأول بين القوائم الانتخابية المتنافسة، مشيراً إلى أن "الحظوظ الجماهيرية لقائمة الفتح كبيرة واسعة ما تحويه من برامج وطنية متكاملة حيال الأمن والإعمار ومحاربة الفساد". وأكد القيادي في منظمة بدر أن

البرنامج الوطني والسيرة الجهادية لمنظمة بدر وحلفائها على مدار السنوات الأربع الماضية دفع الكثير من القيادات والحزب إلى الانضمام للتحالف الفتح، متوقعاً "ازدياد أعداد الكتل والشخصيات من مختلف الأطياف للدخول ضمن قائمة الفتح التي تعد نموذجاً للوحدة الوطنية وسدا بوجه الأفكار والمخططات

اعتبر محمد مهدي البياتي، مسؤول منظمة بدر فرع الشمال، أن (تحالف الفتح) سيكون الرقم الجماهيري الأول في الانتخابات المقبلة، مؤكداً أن التحالف ينتظر انضمام رئيس الوزراء حيدر العبادي. وقال البياتي، في بيان اطّلع عليه (المدى)

القوى السنية تنخرط بـ3 تحالفات أبرزها "قائمة الدكاترة" تجمع علاوي والجبوري والمطلبك حزب الإقليم يفشلان في التفاهم.. والمعارضة توحد صفوفها

□ بغداد / وائل نعمة

ترامياً مع إغلاق باب تسجيل التحالفات، يوم الخميس، فشلت القوى السياسية السنية والكردية بتشكيل ائتلافات موحدة تجمع أطرافاً المتنافسة. ومنع التنافس على زعامة القوائم الانتخابية، التي تعاني منها القوى السنية في العراق، من تشكيل تحالف موسع. بدورها دفعت الأزمة في إقليم كردستان إلى ظهور جبهتين، الأولى تضم أحزاب الحكومة، والثانية تضم قوى المعارضة.

وخرجت الأحزاب السنية بـ3 تحالفات رئيسية، أكبرها التحالف الذي يقوده نائب رئيس الجمهورية إباد علاوي مع رئيس البرلمان سليم الجبوري، والذي أطلق عليه شعبياً تحالف "الدكاترة" لأنه يضم أكبر عدد من حاملي شهادة الدكتوراه. في موازاة ذلك، برز حلف آخر يرأسه نائب رئيس الجمهورية أسامة النجيفي مع خميس الخنجر زعيم المشروع العربي، ويرجح أن يكون هناك تحالف ثالث بين شخصيات سنية قد تتألف مع رئيس الوزراء حيدر العبادي. بالمقابل ظلت مواقف قوى سنية أخرى كحزب الحلال غامضة، ويرجح أن يخوض الانتخابات منفرداً، أو أن يشكل تحالفات صغيرة في بعض المحافظات. إلى ذلك اتسعت هوة الخلافات بين القوى الكردستانية، إذ فشل الحزبان الكبيران، الديمقراطي الكردستاني والائتلاف الوطني، بتشكيل أي تحالف موسع لخوض الانتخابات في إقليم.

بالمقابل تمكنت قوى المعارضة في إقليم كردستان من تشكيل تحالف جديد، ضم برهم صالح القيادي المنشق عن الائتلاف الوطني الكردستاني. لكن القوى الكردستانية الكبيرة تقف من النزول في تحالف واحد في المناطق المتنازع عليها، وتطرح بعض القوى الكردية والسنية، على حد سواء، لتوسيع التحالفات بعد الانتخابات،

لاسيما مع خشية الأحزاب الكردية من تشتت الأصوات في المناطق الواعدة خارج الإقليم، مع اسراع القوى الأخرى في تلك المناطق إلى تشكيل تحالفات قومية. والحال ذاته مع القوى السنية، التي ما زالت تؤكد إصرارها على تأجيل الانتخابات، لكنها بالمقابل تخشى أن يتطلع القوى الشعبية أو القوى الصغيرة أصواتها في المناطق المختلطة أو المحافظات الغربية والشمالية. وأعلن رئيس الإدارة الانتخابية بالمفوضية المستقلة، رياض البدران، أول من أمس الخميس، الانتهاء من "استقبال طلبات التسجيل للتحالفات الانتخابية". وكانت مفوضية الانتخابات قد كشفت، يوم الخميس، عن تلقيها ٣١ طلباً لتسجيل التحالفات، وهو أقل به قوائم عن انتخابات ٢٠١٤ الماضية، التي جرت بمشاركة ٣٩ قائمة.

حلف "الدكاترة"

وكشفت النائبة عن تحالف القوى انتصار الجبوري عن تشكيل ٣ قوائم رئيسية سنية، أكبرها (تحالف الوطنية)، الذي يضم نائب رئيس الجمهورية إباد علاوي، ونائب رئيس البرلمان سليم الجبوري، ونائب رئيس الوزراء السابق صالح المطلك، والنسب ٢٥ حزبا بهذا التحالف، الذي يحمل قاداته الثلاثة لقب (الدكتور)، بالإضافة إلى وزير التربية محمد إقبال، ووزير الزراعة (حزب تقدم) فلاح الزيدان، ورئيس تحالف القوى في البرلمان صلاح الجبوري، والنائب عن ديالى رعد الدهلكي.

وتوقعت الجبوري، في حديث مع (المدى) أمس، أن يكون نائب رئيس الجمهورية إباد علاوي رئيساً للتحالف الجديد.

أسامة النجيفي، وزعيم حزب الحق الوطني النائب أحمد المساري، بالإضافة إلى الأمين العام للمشروع العربي ورجل الأعمال خميس الخنجر. وكانت كتلة متحدين بقيادة أسامة النجيفي حصلت في انتخابات ٢٠١٤ على ٢٣ مقعداً، بالمقابل تؤكد النائبة الجبوري أن "وزير الدفاع السابق خالد العبيدي شكل تحالفاً جديداً مع النواب محمد نوري الجبوري عن تشكيل حزب اللوزي، وعبد الرحيم الشمري، ورئيس حزب اتحاد القوى محمد تميم، وتوقع أن ينضم التحالف الجديد إلى رئيس الوزراء حيدر العبادي، الذي ما زال موقفه من التحالفات غير واضح". وكان وزير الدفاع السابق، الذي كان ينتمي إلى كتلة متحدين، كشف بعد وقت قصير من إقالته، في جلسة مثيرة للجدل في صيف ٢٠١٦، استعداد

لخوض الانتخابات البرلمانية. وفشلت محاولات سابقة قادتها دول إقليمية خليجية لإقناع بعض القوى السنية للانخراط بقائمة موحدة. وقاد ممثلون عن تركيا والسعودية والإمارات وقطر والأردن جولة مباحثات العام الماضي، مع فريق سني،

يقوده النائب محمود المشهداني، لكنهم لم يتوصلوا إلى نتيجة ملموسة. وتعتقد النائبة انتصار الجبوري أن "عقدة الزعامة التي تعاني منها القوى السنية بشكل دائم، تقف وراء عدم تشكيل ائتلاف واحد". وتؤكد القيادية في تحالف القوى العراقية أن "التحالفات



مدينته السلمانية وفداً ربيعاً من المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، مشيراً إلى أن الجانبين بحثا الانتخابات المقبلة في العراق. وعرض وفد المفوضية، بحسب البيان، خطوات المفوضية للإشراف وتنظيم عملية الانتخابات في العراق، مؤكداً أن "المفوضية أنهت جميع الخطط لإجراء انتخابات ناجحة في موعدها المحدد. وشدد وفد المفوضية وهيرو إبراهيم على "ضرورة

غير ثابتة"، مشيرة إلى "إمكانية أن تشهد تغييرات في بعض المحافظات، لكن مساحة التحرك ضيقة لأن تعليمات المفوضية لاتسمح بظهور الحزب بأكثر من تحالف في أكثر من محافظتين".

محاولات التأجيل

وتخوض التحالفات السنية الانتخابات رغم رغبتها بتأجيل موعد الاقتراع إلى وقت آخر، متذرة بأوضاع الناخبين والمخاطر الأمنية والعربية هناك تنافسنا، حيث وجود الناخبين في المخيمات وعدم قدرتهم على العودة لمناطقهم الأصلية". ويؤكد القيادي في الحزب الإسلامي الأكثر من تيار يمثل وجهة الحزب الإسلامي، دخل في تحالف إباد علاوي، لافتاً إلى أن "قائمة التحالفات

غير مستقرة، ويمكن أن تشهد تغييرات على الرغم من تأكيد المفوضية إغلاق باب التسجيل".

التحالفات الكردية

على الصعيد الكردي، لم يتمكن الحزبان الرئيسيان في إقليم كردستان، من إنهاء جميع الاستعدادات لإجراء الانتخابات المقبلة في جميع مناطق العراق. ودعا الوفد الأطراف السياسية إلى العمل على توعية المواطنين للمشاركة في الانتخابات المقبلة".

لكن بكر يؤكد أن "تحالف المعارضة سيعقد شركاات مع أطراف أخرى في المناطق التي تقع خارج الإقليم، بحسب وضع وجماهير كل محافظة".

الائتلاف في تحالف موسع. ويرجح النائب عن الحزب الديمقراطي ماجد شنكالي "وجود تحالف بين الحزبين في المناطق المتنازع عليها". ويقول شنكالي، في حديث لـ(المدى) أمس، أن "القوى الكردية فشلت في تشكيل تحالف واحد". واعتبر أن "من الخطر عدم تشكيل تحالف كبير في المتنازع عليها خاصة في كردية للمناطق المتنازع عليها، والقوى التركمانية والعربية هناك تنافسنا، حيث شكلت تحالفات في كركوك". ويرجح عضو الديمقراطي الكردستاني أن يتم تشكيل تحالفات أوسع بعد الانتخابات. وتصاعدت مؤخراً مؤشرات التقارب بين الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يقود إقليم كردستان وزعيم دولة القانون نوري المالكي، لجهة حرمان رئيس الوزراء حيدر العبادي من الولاية الثانية. بدوره يقول النائب عن الاتحاد الوطني الكردستاني محمد عثمان أن "الأزمة الأخيرة التي حدثت في الإقليم أدت إلى اتساع الخلاف بين الحزبين والقوى الأخرى".

لكن عثمان يؤكد، في تصريح لـ(المدى) أمس، أن "اللحقات مستمرة بين القوى الكردية لتشكيل تحالف بعد الانتخابات، معتبراً أن "التحالف يحتاج إلى بعض الوقت للوصول إلى وجهة نظر واحدة". في غضون ذلك، أعلن عن تحالف لقوى المعارضة في الإقليم يضم كلا من كتلة تغيير مع الجماعة الإسلامية وتحالف الديمقراطية والعدالة بقيادة برهم صالح. ويقول النائب أمين بكر، عضو كتلة تغيير، لـ(المدى) أن "التحالف يضم الكيانات الثلاثة فقط، حيث وصلت إلى تفاهات عالية المستوى، نافية تواصل الحزبين الكرديين الاتحاد والديمقراطي إلى تحالف مشترك".